



بنك الشارقة شركة مساهمة عامة

أعلن بنك الشارقة، شركة مساهمة عامة، ("البنك" "المجموعة") اليوم عن نتائجها المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. ويتضمن التقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية التي سجلتها المجموعة.

من المهم التأكيد على أن الأئمة المالية اللبنانية تعتبر فريدة من نوعها مقارنة بأزمات عالمية أخرى. فقد أدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ والمستوى المرتفع من عدم اليقين، إلى تحريف مادي غير واقعي وغير ضروري للبيانات المالية، لا سيما وأنه تم تجاهل تطبيق أهم معيار دولي للمحاسبة، المعيار المحاسبة الدولي رقم ١. في مثل هذه الظروف، كان يجب أن يلغي المعيار المحاسبي الدولي ١ مفاعيل هذين المعيارين حيث ينص بوضوح على أنه في حالات نادرة للغاية، كما هي الحال في لبنان، قد تستنتج الإدارة أن الامتثال لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيتناقض مع أهداف البيانات المالية وتحويلها عن إطارها الطبيعي. في مثل هذه الحالة، يتعين على المؤسسة تجاوز متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع الإفصاح التفصيلي عن طبيعة التجاوز وأسبابها وتأثيرها.

أبرز النتائج المالية

✓ إجمالي الموجودات وقدره ٣٨,٢٧٠ مليون درهم إماراتي، إرتفاع بمعدل ٧٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢٠ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، وبلغ ٣٣,٥٦٢ مليون درهم إماراتي، إنخفاض بمعدل ٧٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢٠ بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

✓ إجمالي حقوق المساهمين وقدره ٣,٢٠٢ مليون درهم إماراتي، إرتفاع بمعدل ٩٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢٠ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، وبلغ ١,٤١١ مليون درهم إماراتي، إنخفاض بمعدل ٥٥٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢٠ بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

✓ صافي قروض وسلفيات وقدره ٢٢,٣٩٨ مليون درهم إماراتي، إرتفاع بمعدل ٩٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢٠ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، وبلغ ٢١,٣١٤ مليون درهم إماراتي، إرتفاع بمعدل ٤٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢٠ بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

✓ إجمالي ودائع العملاء وقدره ٢٦,٤٩٢ مليون درهم إماراتي، إرتفاع بمعدل ١٢٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢٠ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، وبلغ ٢٣,٧٥٧ مليون درهم إماراتي، مقارنة مع ٢٣,٦٧٣ مليون درهم إماراتي في نهاية ٢٠٢٠ بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

✓ إجمالي إيرادات العمليات بقيمة ٧٩٩ مليون درهم إماراتي، إرتفاع بمعدل ٤٤٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢٠ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، وبلغ ٦٤٣ مليون درهم إماراتي، مقارنة مع ٦٦٣ مليون درهم إماراتي في نهاية ٢٠٢٠ بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

أبرز النتائج المالية

- ✓ مصاريف عمومية وإدارية وقدره ٣٣٦ مليون درهم إماراتي، إرتفاع بمعدل ١٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢٠ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، وبلغ ٢٧٧ مليون درهم إماراتي، إنخفاض بمعدل ٣١٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢٠ بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١
- ✓ صافي الربح وقدره ٢٢٥ مليون درهم إماراتي، مقارنة مع خسارة بقيمة ٢٤ مليون درهم إماراتي في نهاية ٢٠٢٠ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، وصافي ربح قدره ٤٢ مليون درهم إماراتي، مقارنة مع صافي خسارة قدرها ٦٦٦ مليون درهم إماراتي في نهاية ٢٠٢٠ بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١
- ✓ نسبة القروض والسلفيات إلى الودائع ٨٩,٧٢٪
- ✓ نسبة القروض غير العاملة (صافي الخسائر الائتمانية والضمانات) ٢,٥٠٪
- ✓ نسبة كفاية رأس المال ١٠,٧٩٪ ونسبة رأس المال الشق الأول (قبل التضخم المفرط) ٩,٦٢٪

مقطعات بيان الدخل

ديسمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠	ملايين الدراهم)
بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩	قبل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	قبل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩	
٣٠١	٥٦٩	٤٧٣	٤٣٥	صافي إيرادات الفوائد
٣٤٢	٩٣	٨٠	٣٦٤	الإيرادات من غير الفوائد
٦٤٣	٦٦٣	٥٥٣	٧٩٩	إيرادات العمليات
(١٢٨)	(٧٤٤)	(٦٨٤)	(٢١٦)	صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية
(٢٧٧)	(٤٠١)	(٣٣٢)	(٣٣٦)	مصاريف عمومية وإدارية
٤٢	(٦٦٦)	(٢٤)	٢٢٥	الربح/(الخسارة) الصافي للسنة
(١,٩٨٢)	(٧٢٤)	(٨٢)	٢٨٥	مجموع (الخسارة)/الربح الشامل للسنة
٠,٠٢	(٠,٣٠)	(٠,٠٢)	٠,١٠	الربح/(الخسارة) على السهم - فلس



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

مقتطفات بيان المركز المالي

ديسمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠٢١	(ملايين الدراهم)
قبل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩	قبل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩	بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	
٣٥,٨٦٦	٣٨,٢٧٠	٣٦,١٤٣	٣٣,٥٦٢	مجموع الموجودات
٢٠,٥١٩	٢٢,٣٩٨	٢٠,٥١٩	٢١,٣١٤	قروض وسلفيات
٢٣,٦٧٣	٢٦,٤٩٢	٢٣,٦٧٣	٢٣,٧٥٧	ودائع العملاء
٢,٩٢٩	٣,٢٠٢	٣,١٦٥	١,٤١١	مجموع حقوق المساهمين
٥,٤٠٤	٣,٨٤٩	٥,٤٠٤	٣,٥٥٥	التزامات ومطلوبات طارئة

مقتطفات النسب الرئيسية

ديسمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠٢١	
قبل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩	قبل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩	بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	
(%)٠,٠٧	%٠,٥٩	(%)١,٨٤	%٠,١٣	عائد على الموجودات
(%)٠,٨٢	%٧,٠٢	(%)٢١,٠٥	%٣,٠٠	عائد على حقوق المساهمين
%١,٥٥	%١,٣٠	%١,٨٦	%١,٠٤	صافي هامش الفائدة
%٦٠,٣١	%٤٢,٢٠	%٦١,١٦	%٤٣,١٣	نسبة التكلفة إلى الدخل
%١٢,٦٨	%٧,٠٣	%١٢,٠٨	%٦,٥١	نسبة القروض غير العاملة (إجمالي)
%٧١,٦٥	%١٢٩,١١	%٧١,٦٥	%١٣٢,١٣	نسبة تغطية القروض غير العاملة
				نسبة القروض والسلفيات إلى الودائع
%٨٦,٦٨	%٨٤,٥٥	%٨٦,٦٨	%٨٩,٧٢	نسبة كفاية رأس المال
%١٠,٧١	%١٠,٧٩	%١٠,٧١	%١٠,٧٩	نسبة رأس المال الشق الأول
%٩,٥٢	%٩,٦٢	%٩,٥٢	%٩,٦٢	



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تستند المناقشات والتحليل أدناه إلى الأرقام بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

تستمر المجموعة بالحفاظ على مستوى عالي الجودة للأصول ومقاييس أخرى متينة نتيجة للالتزام الصارم بالحفاظ على نهج منظم ومركز للإقراض وسبل التسديد ومصادر الدخل. تواصل المجموعة التمتع بسيولة عالية ورأس مال متين مع قاعدة ودائع عملاء بلغت ٢٣,٨ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٢٣,٦٧ مليار درهم)، مع بلوغ نسبة القروض إلى الودائع ٩٠٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٨٧٪) ونسبة التكلفة إلى الدخل ٤٣٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٦١٪).

تشهد عمليات المجموعة في لبنان، من خلال الشركة التابعة لها، بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ("ELBank") منذ ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، تداعيات أحداث غير مسبوق ناجمة عن الاضطرابات السياسية والاقتصادية، حيث إمتثلت المجموعة للتعيم رقم ١٣١٢٩ الصادر عن البنك المركزي في لبنان ("BDL") بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٩، والذي يدعو إلى زيادة حقوق المساهمين بنسبة ٢٠٪ قبل ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. من المهم التأكيد على أن الدخل التشغيلي لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ("ELBank") قبل المخصصات وتطبيق معايير التضخم المفرط بقي على نفس مستويات العام الماضي.

ينشر صندوق النقد الدولي توقعات التضخم. وفقاً لمعلومات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر ٢٠٢٠ والمؤشرات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩، يعتبر الاقتصاد اللبناني اقتصاداً شديد التضخم لأغراض تطبيق هذا المعيار وإعادة ترجمة العمليات الأجنبية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١؛ تأثير التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي، وبالتالي تابعت المجموعة نهاية عام ٢٠٢١ اعتماد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ على نتائجها المالية الموحدة، ونتيجة مفاعيل تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية اعتمدت المجموعة ولأول مرة في نهاية ٢٠٢١ معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ أيضاً على شركتها التابعة بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل وحساباتها المالية الموحدة.

تماشياً مع معيار المحاسبة الدولي ٢٩، تم إعادة عرض البيانات المالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل من خلال تطبيق مؤشر أسعار العام في تاريخ إعداد التقرير على المبالغ المقارنة، من أجل عكس التغيرات في القوة الشرائية لليرة اللبنانية، في تاريخ إغلاق البيانات المالية، تم تعديل البنود غير النقدية في بيان المركز المالي وكذلك بيان الدخل وبيان الدخل الشامل الآخر وبيان التدفقات النقدية للسنة الحالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل وفقاً لتغيير مؤشر أسعار المستهلك، في تاريخ عرض بياناتها المالية. وكان الرقم القياسي لأسعار المستهلك في بداية السنة المشمولة بالتقرير ٣٨٤,٠٤ وأغلق عند ٩٢١,٤٠.

تماشياً مع معيار المحاسبة الدولي ٢٩، إنَّ التأثير السلبي في صافي المركز النقدي الذي تم اشتقاقه على أنه الفرق الناتج عن إعادة بيان الأصول غير النقدية وحقوق المساهمين والبنود في بيان الدخل الشامل في بيان الربح أو الخسارة الموحدة. خلال عام ٢٠٢١، بلغ التأثير السلبي الناتج عن صافي المركز النقدي لبنك الإمارات ولبنان ١٩١ مليون درهم (٢٠٢٠: ٥٧٧ مليون درهم).



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ على الأصول والإلتزامات المقومة بالدولار الأمريكي لشركتنا التابعة اللبنانية، بضرب كل دولار أمريكي بسعر الصرف ١٥٠٧,٥٠ وقسمة النتيجة على معدل منصة صيرفة البالغ ٢٢,٧٠٠، جعل الدولار يساوي ٦,٦ سنتاً. إن فك ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي هو مطلب أساسي لصندوق النقد الدولي مقابل تقديم أي دعم. وكما هو مبين، فإنه سيترتب تلقائياً عن هذا فك ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي، وسيكون لذلك تأثير إيجابي كبير تلقائياً على مستوى حقوق المساهمين للشركة التابعة حيث أن حوالي ٨٠% من أصولها وإلتزاماتها مقومة بالدولار الأمريكي.

تتأثر البيانات المالية الموحدة للبنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على التضخم المرتفع والعملات الأجنبية عند توحيد الشركة التابعة للبنك في لبنان. يؤثر هذا على كل بند منفرد في بيان المركز المالي الموحد للبنك وبيان الربح أو الخسارة الموحد. نتيجة لذلك، قد يكون من الصعب على المطلعين على البيانات المالية (التي تشمل مجلس الإدارة، والإدارة، والجهات التنظيمية، والمستثمرين، ووكالات التصنيف، إلخ) فهم أداء المجموعة بصرف النظر عن تأثير الشركة التابعة لها في لبنان.

بلغ صافي الربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٢٢٥ مليون درهم (٢٠٢٠: خسارة بقيمة ٢٤ مليون درهم) قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعدل صيرفة ٢٢,٧٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي في البيانات المالية الموحدة. بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعدل صيرفة ٢٢,٧٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي في البيانات المالية الموحدة، بلغ صافي الربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٤٢ مليون درهم (٢٠٢٠: خسارة بقيمة ٦٦٦ مليون درهم). نتيجة لذلك، إنخفض صافي الدخل للسنة بمقدار ١٨٣ مليون درهم (٢٠٢٠: ٦٤٢ مليون درهم).

بلغ إجمالي الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٢٨٥ مليون درهم (٢٠٢٠: خسارة بقيمة ٨٢ مليون درهم) قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعدل صيرفة ٢٢,٧٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي في البيانات المالية الموحدة. بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعدل صيرفة ٢٢,٧٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي في البيانات المالية الموحدة، بلغ مجموع الخسارة الشاملة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ١,٩٨٢ مليون درهم (٢٠٢٠: خسارة بقيمة ٧٢٤ مليون درهم). نتيجة لذلك، إنخفض إجمالي الدخل الشامل للسنة بمقدار ٢,٢٦٧ مليون درهم (٢٠٢٠: ٦٤٢ مليون درهم).

بلغ إجمالي حقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٣,٢٠٢ مليون درهم (٢٠٢٠: ٢,٩٢٩ مليون درهم) قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعدل صيرفة ٢٢,٧٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي في البيانات المالية الموحدة. بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعدل صيرفة ٢٢,٧٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي في البيانات المالية الموحدة، بلغ إجمالي حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ١,٤١١ مليون درهم (٢٠٢٠: ٣,١٦٥ مليون درهم). نتيجة لذلك، إنخفض معدل حقوق المساهمين بمقدار ١,٧٩١ مليون درهم (٢٠٢٠: إرتفاع بقيمة ٢٣٦ مليون درهم). لو تم تطبيق سعر الصيرفة البالغ ٢٢,٧٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي على مكونات الليرة اللبنانية في الميزانية العمومية وبيان الأرباح أو الخسائر فقط، كان إجمالي حقوق المساهمين سيبلغ ٣,٣٧١ مليون درهم، بدلاً من ١,٤١١ مليون درهم.